

مقابلة

رضوان عقيل

ستغيّر وجه لبنان المالي وتحاكي صندوق النقد

كنعان: البرلمان ممرّ إلزامي للخطة الاقتصادية

تناقش الكتل النيابية مندرجات الخطة الاقتصادية التي وضعتها الحكومة قبل بنها مع صندوق النقد الدولي، لاسيما وأنه في حال تطبيقها قد يتغير الوجه المالي للبنان. يعد البرلمان خلاصة ملاحظاته عليها، بحيث من المتوقع اقرار 22 قانونا لتأخذ الخطة طريقها الى التطبيق

لا يتعاطى اصحاب الخطة الاقتصادية الاصلاحية على قاعدة انها منزلة. هذا ما يؤكده رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس الحكومة حسان دياب، بحيث ان مساحة اجراء التعديلات عليها مفتوحة تحت قبة البرلمان التي تشكل الممر الالزامي لبدء تنفيذها، وقد تلقى صندوق النقد الدولي والجهات الدولية هذه الرسالة. يضيء رئيس لجنة المال والموازنة النائب ابراهيم كنعان لـ"الامن العام" على مسار الخطة التي يجري تشريح حروفها وارقامها واهدافها، وما تضمنته في المطبخ النيابي، حيث شارك في هذا العمل النواب من مختلف الكتل سواء كانوا من الموالاة ام من المعارضة. مع الاشارة الى ان خلاصات ما سيتم التوصل اليها مع صندوق النقد، واقرار الحكومة لها في نهاية المطاف، سينقل الوجهة الاقتصادية والمالية في لبنان من ضفة الى اخرى.

■ كيف تعانين رحلة الخطة الاقتصادية في البرلمان؟

□ عقدنا اكثر من جلسة لمناقشة رحلة الخطة وكانت كلها "حزراة"، وذلك من خلال حضور نيابي في الجلسات التي عقدتها لجنة المال والموازنة حيث شارك ما يزيد عن 50 نائبا، في حضور وزير المال غازي وزني والاقتصاد راوول نعمه، فيما نلمس اهتماما كبيرا من طرف النواب. عقدنا اكثر من جلسة في حضور ممثلين لجمعية المصارف ومصرف لبنان فضلا عن الهيئات الاقتصادية. نعمل على تعويض النقص في الخطة الذي عرّ عنه القطاع الخاص الذي اعتبر انه لم تجر

■ يفهم من كلامك انهم يعبرون عن قلق كبير ويعارضون مضمون هذه الخطة؟

□ عبّرت هذه الجهات عن قلقها في العلن وثمة بيانات تصدر في هذا الخصوص. من هذا المنطلق، ما قمنا به هو اننا استمعنا الى الوزراء وطرح النواب اسئلتهم وهواجسهم. نحن نقوم بتحليل الارقام المطروحة، وتم التوقف عند دستورية وقانونية بعض النواحي الواردة في الخطة مثل الملكية الخاصة التي وردت في الفقرة (و) من الدستور والتي لا تسمح بالمس

مشاورته، وهذا ما تم نقله الى الكتل النيابية. اركز هنا على المعنيين بالخطة في هذا القطاع، من جمعية المصارف الى رجال الاعمال اضافة الى نقابات المهنة الحرة، ان الخطة المطروحة تناول كل نواحي المجتمع وقطاعاته من المحامين والاساتذة وغيرهم، مع التركيز على النظام التقاعدي والضريبي. تلقينا كتبا من اكثر النقابات تقريبا، تفيد انه لم يتم التحدث معها في موضوع الخطة. وكما هو معلوم، يشكل البرلمان نقطة حوار ونقاش ويستمع الى الجميع. نحن نحصر في اللجان النيابية وقبل اصدارنا قوانين او اي مواقف اخذ آراء جميع الجهات المعنية بهذه الملفات المطروحة، فكيف بالحري امام خطة استثنائية ستغير في النهاية كل الحياة الاقتصادية في البلد، وقد تصل الى تغيير الهوية الاقتصادية اللبنانية من نظام اقتصادي حر الى موجه، بحسب ما يطرح البعض ويعبر عن قلقه. نحن لا نتبنى اي شيء، لكننا ننقل القلق الذي نسمعه من الكتل والجهات الاقتصادية وغيرها.

■ يفهم من كلامك انهم يعبرون عن قلق كبير ويعارضون مضمون هذه الخطة؟

□ عبّرت هذه الجهات عن قلقها في العلن وثمة بيانات تصدر في هذا الخصوص. من هذا المنطلق، ما قمنا به هو اننا استمعنا الى الوزراء وطرح النواب اسئلتهم وهواجسهم. نحن نقوم بتحليل الارقام المطروحة، وتم التوقف عند دستورية وقانونية بعض النواحي الواردة في الخطة مثل الملكية الخاصة التي وردت في الفقرة (و) من الدستور والتي لا تسمح بالمس

الحجر على انفسنا لندخل الى المصارف والودائع. قد يؤدي هذا الامر الى افلاس اقتصاد كامل وتوقفه، وسيكون الانعكاس سلبيا على "موتور" الاقتصاد في البلد.

■ اين وجدتم النقاط الايجابية في الخطة؟

□ من النقاط الايجابية فيها انه اصبح هناك اطار يمكننا النقاش حوله او رؤية



رئيس لجنة المال والموازنة النائب ابراهيم كنعان.

يمكن ان نساهم في اصلاحها. ما لمستته في الاجتماعات التي عقدها بعيدا من الاعلام مع الرئيس نبيه بري الذي كان من اول المشوار وقبل طرح الخطة، وشدد على حفظ الودائع واحترام الملكية الخاصة ووضعها في مرتبة الخط الاحمر. تشاركت معه في هذه النقطة ولا رجوع فيها الى الورا. تلقينا من رئيس المجلس موقفا داعما لما نقوم به في هذه اللجنة وقد رحب بالنقاش الجدي المطروح من خلال وضعنا تصورا مشتركا يؤدي الى انقاذ البلد. التقيت ايضا رئيسي الجمهورية ميشال عون والحكومة حسان دياب واكد لي ان هذه الخطة ليست منزلة، وهما في النهاية لا يعارضان وضع تعديلات عليها.

■ امل تلاحظ ان همّ الخطة كان مخاطبة صندوق النقد الدولي والحصول على رضاه؟

□ لاحظنا ان صندوق النقد المذكور في كل صفحة، بحيث ان الرسالة التي تشتمها منها ان من دونه لن يتحقق اي انقاذ. لقد طرحنا كنواب الخطة (ب) لانه في حال، ولسبب ما، لم يوافق صندوق النقد على تقديم هذه القروض او اذا لم ير لبنان مصلحته في الشروط التي ستطرح عليه، تبقى كل الاحتمالات واردة. علينا التفيتش هنا عن حلول اخرى، وان لم تكن في حجم الحل الاول اي الذهاب الى الصندوق.

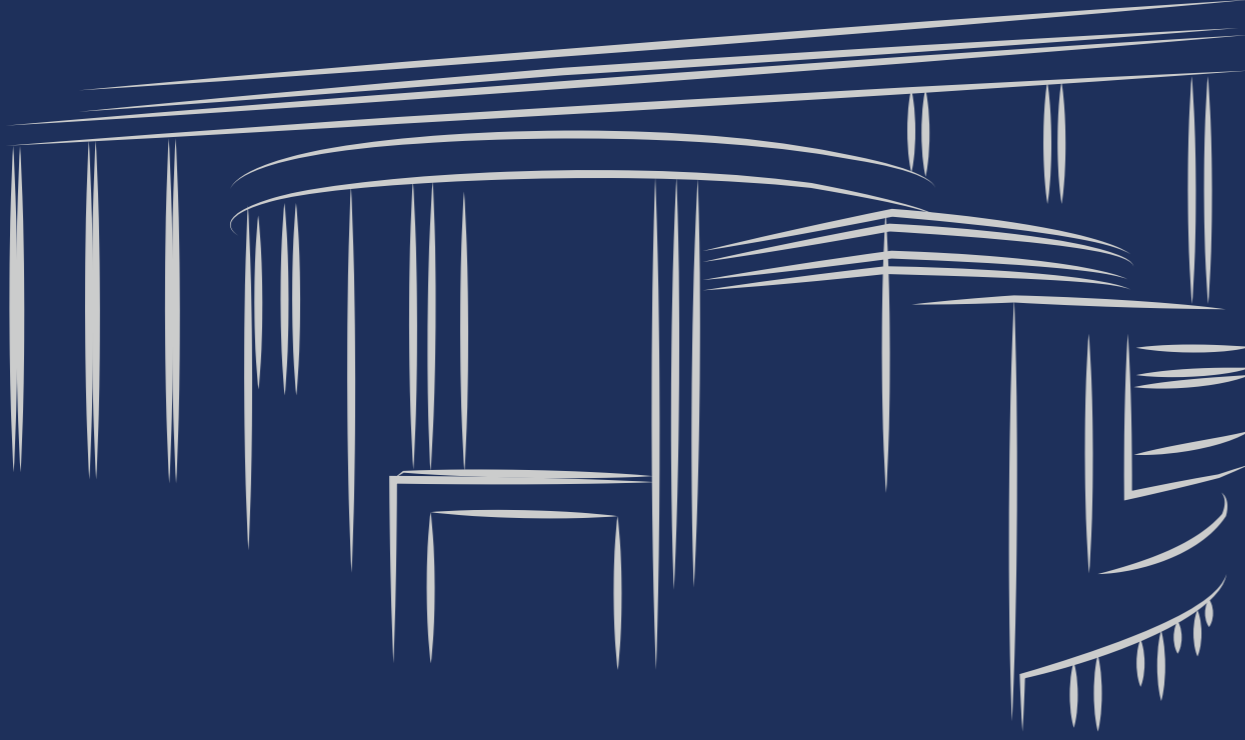
■ ثمة 22 قانونا تحضر لها الحكومة

لمواكبة عمل الخطة كيف سيواكبها المجلس؟

□ من الواضح انه اذا لم يحصل تعديل في الخطة بمعنى الاخذ في الاعتبار او محاكاة الهواجس المطروحة وتخرج من الواقع الذي وضعت حالها فيه لن تكون الاجواء ايجابية، علما ان الكتل تطالب باحداث تعديلات على عدد من بنودها. في المقابل، لا يجب ان نذهب الى السلبية وقد لمسنا من الحكومة انها على استعداد لاجراء تعديلات في الخطة على اعتبار ان لا شيء منزل. سمعت هذا الكلام من الرئيس دياب الذي قال انه مستعد للمناقشة ولم يتشبت بطروحاته. لا يستطيع احد ان يكون مقفلا امام مجلس النواب. هناك عدد من المواضيع تحتاج الى قوانين وهي تصل الى 22 قانونا سيقرها المجلس لاطلاق الخطة، واذا لم يمض المجلس بها لا يمكن تطبيقها. لن نتدخل في عمل الحكومة، لكن اذا فضلت طرح مسودة قوانينها اولا من باب التعاون لا مانع لدينا ولا مشكلة، واذا عملت عكس ذلك لا مشكلة ايضا من باب تطبيق فصل السلطات. في النهاية لن تقرر هذه القوانين او تعدل او يتم ردها الا في المجلس، ووصلت الرسالة الى كل الجهات المحلية والدولية ان الممر الالزامي لأي خطة اصلاحية يستوجب هذا الكم من التعديلات القانونية الاساسية التي تعيد هيكله القطاع المصرفي والدين العام وعقد اتفاقات على تمويل يتخطى مليارات الدولارات مع الصندوق النقد، اضافة الى تعديل القوانين الضريبية وغيرها. علما ان هذه الامور لا تولد بقرار.

■ الا تتوقعون حصول معارضة شديدة للخطة من الكتل غير الممثلة في الحكومة؟

□ تشارك كل الكتل في لجنة المال، واكثر الحاضرين كانوا من الكتل المعارضة حتى من الجهات التي قاطعت لقاء بعيدا فعبرّت عن ارتياحها الى اجواء النقاشات التي تتناول الخطة. منذ اليوم الاول، توصلنا الى جملة من النقاط المشتركة بين الكتل، ولم ار من كتل المستقبل



Cours offerts en Français et en Anglais

- Faculté d' Ingénierie POLYTECH Beirut
- Faculté de Tourisme et de Gestion Hôtelière
- Faculté de Santé Publique
- Faculté d' Economie et de Gestion
- Faculté de Droit
- Faculté de Droit Canonique
- Faculté des Sciences Politiques et des R.I.
- Faculté des Sciences Religieuses et Théologiques
- Freshman Program

Université La Sagesse, Campus Principale, Furn El Chebbak, Liban
Tél: 01 291 091 / www.uls.edu.lb



من جلسات لجنة المال والموازنة في البرلمان.

□ لا مانع من حصول هذا الامر. لا يجب طرح الموضوع من باب وجود مشكلات بين هذا الفريق او ذاك بل يجب تطبيق ما تنص عليه المؤسسات الدستورية على الرغم من وجود خلافات بين الكتل النيابية. لذلك المطلوب ان تناقش في المجلس وهذا هو الامر الذي يحصل. هذا هو الموقع الاساس الذي تطبخ فيه السياسات والتشريعات المالية.

■ خلاصة ما تناقشونه في المجلس في مقارنة الخطة هل ستضعونه في تقرير ويتم رفعه الى رئيسي المجلس والحكومة؟ □ بالتأكيد. هذا الجهد الاستثنائي القائم على اداء ممتاز من طرفي الوزراء والنواب، يتبلور في هذه الخلاصة التي ستضمن اقتراحات عملية. مشاركة سائر الاطراف في هذه النقاشات تحت قبة البرلمان هو تحد للبنان وديموقراطيته. هذا الامر يعبر عن رقي المؤسسات الدستورية وخصوصا في البرلمان. سترفع هذه الخلاصة بعد انتهاء المطابخ الشغالة لها الى رئيس المجلس، وربما سي طرحها في جلسة عامة او سيتم الاعلان عنها كي تصبح ملك الرأي العام.

عقدنا جلسات "حزراة" لهواكبة الخطة

من النقاط الايجابية انه اصبح هناك اطار يمكننا النقاش حوله ورؤية يمكن ان نساهم في اصلاحها

لصندوق النقد عند تقديمهم المشورة التقنية في اثناء جولاتهم على عدد من المسؤولين. في كل سنة عندما يحضر فريق صندوق النقد، يقوم بجولة على الجهات المعنية بالعملية المالية. التشريع المالي في البرلمان والاصلاحات المالية التي طرحتها لجنة المال كانت متقدمة جدا خلال السنوات الاخيرة، ولو تم تطبيقها لما وصلنا الى هذا الواقع.

■ هل وقفتم في موضوع الخطة امام رأي حاكم مصرف لبنان رياض سلامة؟

والتنمية والتحرير والوفاء للمقاومة والقوات اللبنانية والكتل الاخرى الا تقاطعات حيال اكثر من نقطة، مثل الحفاظ على الملكية الخاصة. عندما ناقشنا الخسائر المطروحة وانعكاساتها على الاقتصاد وطريقة احتسابها، حصل ايضا تقاطع كبير. لم اشعر لحظة ان النقاش ميسر، بل كان خارج اطار الاصطفاف السياسي اليوم بين المعارضة والموالاة. لا احد يحاسب الحكومة من المعارضة على خلفية المعارضة.

■ كيف سيواجه المجلس اذا قررت الحكومة رفع الدعم عن الطحين والمحروقات بناء على طلب صندوق النقد؟

□ هذا الموضوع سيمر في المجلس قبل ان يصل الى الصندوق، فيما ناقش حاليا الخطوط العريضة للخطة، وبالتالي فان الحكومة ستكون حكيمة بما ستطرحه على الصندوق كي لا تقع في المحذور ومن اجل ان لا تلتزم امرا لا تستطيع تطبيقه.

■ ماذا لمست من صندوق النقد؟ □ التقيت مع زميلي ياسين جابر مندوبين